تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015– 2019

Evaluation of the performance of the National Bank of Algeria using the PATROL model During the period 2015-2019

ط د. أحمد سايح صاليحة [1]
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات
الاقتصادية الكلية، جامعة الشلف – الجزائر
s.ahmedsayah@univ-chlef.dz

أ د. زيدان محمّد
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات
الاقتصادية الكلية، جامعة الشلف – الجزائر
m.zidane@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 04 /2020/11 تاريخ القبول: 2020/12/22 تاريخ النشر: 2021/03/03

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف بأحد نماذج تقييم أداء البنوك والمتمثل في نموذج PATROL ، وكيفية استخدامه في تقييم أداء البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 – 2019. خلصت الدراسة إلى ضرورة إيلاء عملية تقييم الأداء في البنوك أهمية خاصة، والحرص على تطبيقها بشكل دوري ومستمر لضمان سلامة واستمرارية نشاط البنوك. وقد أفضت النتائج إلى تصنيف البنك الوطني الجزائري في الدرجة رقم 2، وهذا يعني أن البنك متين الأساس ومستقر، كما بينت الدراسة دور نموذج التقييم البنكي PATROL في توجيه متخذي القرار في البنك من خلال الكشف عن نقاط قوة وضعف أداء البنك لتمكين متخذي القرار من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة حرص القائمين على البنك الوطني الجزائري على تقييم أداء البنك بصورة دورية، وذلك بتوكيل هذه المهمة إلى موظفين مختصين يتمتعون بالخبرة المطلوبة.

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء، نموذج PATROL، البنوك، كفاية رأس المال، السيولة.

Abstract :

This study aims to introduce one of the bank evaluation models, the PATROL model, and to use it in evaluating the performance of the National Bank of Algeria during the period 2015 to 2019.The study concluded that the performance evaluation process should be given special importance and be taken care of periodically and continuously to ensure the safety and continuity of banks, and gave the National Bank of Algeria a classification in degree N°. 2, which means that the bank is solid and stable. The study also showed the role of the PATROL banking evaluation model in guiding decision-makers in the bank, by disclosing the strengths and weaknesses of the bank to enable appropriate action at the right time, the study recommended that the National Bank of Algeria be keen on evaluating its performance by entrusting the task to specialized employees who are well versed with it.

Key words : *Evaluating the performance, PATROL model, Banks, Capital adequacy , Liquidity*.

1 - **المؤلف المرسل**: *s.ahmedsayah@univ-chlef.dz*

مقدمة:

إن للجهاز المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة التي تفرض نفسها على أي بلد، باعتبار أن وجود نظام مصرفي قوي سيخلق ثقة كبيرة وعالية لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ويمكنها من متابعة مهامها المختلفة، إلا أن القطاع المصرفي محليا وعالميا، أصبح يواجه العديد من القوى والمتغيرات والعوامل التي تدفعه باتجاه اعتماد عملية تقييم الأداء من أجل التعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة معالجتها والتخفيف منها، فضلا عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، كي يتمكن القطاع المصرفي من الاستمرار في نشاطه وتحقيق أفضل العوائد.

وحتى تكون عملية التقييم أكثر كفاءة وفعالية، من الضروري الاعتماد على النماذج المناسبة لتقييم أداء البنوك والمواكبة للتطور والتعقيد المستمر في البيئة المصرفية، ومن بين هذه النماذج نموذج PATROL المستخدم في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث في طريقة استخدام نموذج PATROL في تقييم أداء البنوك وكفاءته في ذلك، وعليه يتم طرح السؤال التالي:

ما مدى فعالية نموذج PATROL في تقييم أداء البنك الوطني الجزائري، وكيف يتم استخدامه لذلك ؟

ويندرج عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أهمية القيام بتقييم أداء البنوك ؟
- هل يساهم نموذج PATROL في التقييم الحقيقي لأداء البنوك ؟

الفرضيات:

- لتقييم الأداء البنكي دور في كشف نقاط الضعف والقوة داخل الجهاز المصرفي.
- نموذج PATROL مهم في تقييم أداء البنوك كونه يعتمد على عناصر هامة تجعل عملية التقييم أكثر كفاءة وفعالية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تناولت موضوع تقييم أداء البنوك التي تمثل عصب الاقتصاد في معظم دول العالم ومحركه الأساسي، كما أنها تسلط الضوء على نموذج هام من نماذج تقييم الأداء ألا وهو نموذج PATROL، وبالنسبة للأهمية العملية للدراسة فتتمثل في استخدام هذا النموذج لتقييم أداء البنك الوطني الجزائري الذي يعتبر من أهم البنوك العمومية الجزائرية وذلك من أجل ضمان سلامته و استمراريته.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى:

- التعريف بنموذج التقييم البنكي PATROL وعناصره، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الآلية التي يمكن من خلالها استخدام هذا النموذج في تقييم أداء البنوك.
- تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL.

حدود البحث: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في البنك الوطني الجزائري، أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد تمت الدراسة خلال الفترة 2015- 2019.

منهج البحث: نعتمد في دراستنا لهذا الموضوع والإجابة عن التساؤلات واختبار صحة الفرضيات السابقة، على المنهج الاستنباطي، مستعملين أداتي الوصف والتحليل لإبراز مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء بصفة عامة، ونموذج التقييم البنكي PATROL بصفة خاصة، وعلى المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مختلف البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري وتفسيرها خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تقييم أداء البنوك، نحاول التطرق إلى أهم البحوث التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

- **دراسة (محمد جموعي قريشي،** 2004): الدراسة عبارة عن بحث بعنوان "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، منشور في مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، تناولت الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها المالية. وقد استخدمت الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية

(ROE)، حيث توصلت الدراسة من خلال هذا النموذج إلى المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة، ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة ثانية.

- **دراسة (زاهر صبحي بشناق،** 2011): البحث يحمل عنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)"، وهو عبارة عن رسالة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة. هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق.

توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية محل الدراسة سواء من حيث السيولة والربحية وكذلك بالنسبة لمؤشرات السوق.

- **دراسة (سعد الله محمد عبيد النعيمي،** 2017): الدراسة عبارة عن بحث بعنوان" تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية"، منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق. هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الأهلية العراقية باستخدام نموذج PATROL.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قيام البنوك بتقييم أدائها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية يمكنها من تحديد الأخطاء والانحرافات ومعرفة أسبابها وبالتالي إيجاد طرق كفيلة بمعالجتها فضلا عن تمكنها من رسم إستراتيجية مناسبة لرفع وتحسين مستوى أدائها الحالي.

محاور البحث : تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء؛
- المحور الثاني: نموذج PATROL لتقييم أداء البنوك؛
- المحور الثالث: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL.

المحور الأول:الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء

يكتسي تقييم الأداء في البنوك أهمية بالغة حيث أنه يعد أحد أهم الموضوعات التي أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية في البنك كالبقاء والاستمرارية، ويعتبر ركيزة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

أولا: مفهوم تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء على أنه قياس لما تم انجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها[1].

كما يعرف أيضا بأنه عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للمؤسسة قد استخدمت بشكل كفء [2].

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو تشخيص لصحة المؤسسة وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف فيها ومدى قدرتها على إنشاء القيمة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها [3].

وعليه نستنتج أن تقييم الأداء هو عملية رقابية للتأكّد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والمالية.

تمثل عمليات تقييم الأداء البنكي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة، والحيلولة دون وقوعها مستقبلا [4].

ثانيا: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية ومقوماته :

1- مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية: تمر عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بعدة مراحل متعاقبة تتمثل فيما يلي [5] :

- **المرحلة الأولى**: مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، وذلك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

- **المرحلة الخامسة:** مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك ، وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

والشكل التالي يوضح المراحل المتبعة في تقييم الأداء في البنوك التجارية والعلاقة بينها:

الشكل رقم (01): مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

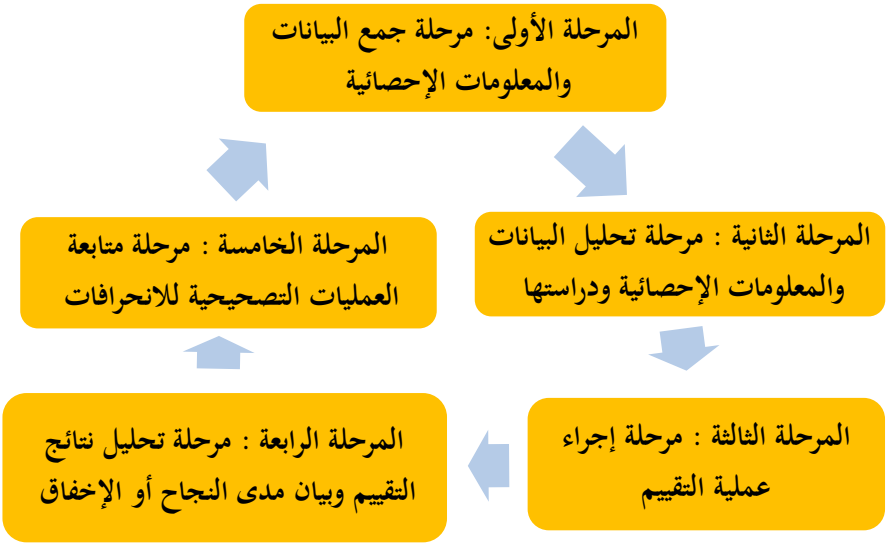

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة.

2- مقومات تقييم الأداء في البنوك التجارية: حتى تتمكن إدارة البنك من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء، يجب أن تتوفر في نموذج التقييم مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي [6]:

- الشمول بما يغطي كافة أداء البنك، ويعطي في نفس الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف البنك محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
- الارتباط بنشاط البنك محل التقييم وأهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذا البنك على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها؛
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالبنك؛
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية والى تحسين الأداء، و رفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد، وأن لا تقتصر على أوجه الخلل والانحرافات فقط؛
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، مع مراعاة السهولة والسلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛

- الاستمرار في تطبيق النموذج المقترح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل يجب أن يتسم هذا النموذج بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.

ثالثا: المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء البنكي

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء البنكي من خلال الآتي [7]:

1. القوائم المالية والمرفقات : وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والكشوفات التحليلية المساعدة لها.
2. المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات.
3. الموازنة التخطيطية : وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط البنك لفترة زمنية مقبلة.
4. التقارير الدورية، سواء كانت تقارير داخلية أم خارجية، حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.
5. الاستبيانات التي يجريها البنك لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطه، سواء كانت هذه الاستبيانات تجرى داخل الوحدة أو خارجها، حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.
6. الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في البنك أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة والتعرف على المشاكل التي تواجهه وما إلى ذلك.
7. البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط البنوك المشابهة.

المحور الثاني: نموذج PATROL لتقييم أداء البنوك

إن تطور العمل البنكي وتنوع عملياته وتعقيدها أوجد الحاجة إلى توفير نماذج لتقييم أداء البنوك تتماشى مع التطور والتعقيد المستمر في البيئة المصرفية ، ومن بين هذه النماذج نموذج PATROL الذي يعتبر من النماذج المهمة لتقييم أداء البنوك.

أولا: التعريف بالنموذج

قدم البنك المركزي الإيطالي نظام تصنيف PATROL السنوي في عام 1993م كأداة للتقييم خارج البنك لتقديم تمثيل منتظم للصحة المالية للبنوك، وعلى حسب الصحة المالية للبنك يتم تحديد مواعيد التقييم داخله[8].

ولأن بنك إيطاليا المركزي لا يخضع البنوك إلى تقييم دوري من طرف البنوك نفسها إلا بعد قيام هيئاته بعملية تقييم أداء هذه البنوك، بمعنى أن بنك ايطاليا المركزي هو السباق إلى تقييم أداء البنوك حفاظا على سلامتها، فالبنوك التي تكون نتائج تقييمها غير مناسبة يتم إخضاعها إلى الفحص داخل البنك نفسه، وتسمية PATROL مشتقة من الأحرف الثلاثة الأولى من الكلمة الايطالية

PATrimonio والتي تعني كفاية رأس المال، والحرف الأول من كل من Redditivita، Rischiosita والتي تعنيان الربحية ومخاطر الائتمان، فضلا عن الحرف الأول لكل من Organizzazione والتي تعني التنظيم و Liquidita التي تعني السيولة [9].

ثانيا: عناصر نموذج PATROL

يركز نموذج PATROL على خمس مكونات تتعلق بتقييم أداء البنوك وهي:

1-كفاية رأس المال Capital adequacy: يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو البنك وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، ومنه يمكن التعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة [10] .

يمكن قياس كفاية رأس المال وفق الرافعة المالية والتي تعبر عن نسبة رأس المال إلى الأصول [11]، أي أن:

كفاية رأس المال = نسبة رأس المال/ الأصول

2- الربحية Profitability: تعكس الربحية قدرة البنك على توليد الأرباح والحفاظ عليها باستمرار، كما تمكنه من مواجهة الصدمات غير المرغوب فيها والناشئة عن المخاطر التي قد يواجهها البنك في عملياته، عندما تكون أرباح البنك جيدة فإنها تساعده على [12]:

- إجراء العمليات الحالية والمستقبلية؛
- زيادة قاعدة رأس المال؛
- دفع الأرباح للمساهمين؛
- زيادة القدرة على استيعاب الخسائر وكذلك ضمان التوسع في الأعمال.

للحكم على ربحية البنك نعتمد على نسبة معدل العائد على الأصول (Return On Assets) "ROA"

معدل العائد على الأصول = الدخل الصافي / إجمالي الأصول

3- مخاطر الائتمان Credit risk: وهي احتمالية عدم التزام عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد حسب ما متفق عليه، إذ تعد هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد [13].

يتم إيجاد مخاطر الائتمان من خلال مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع الائتمان الممنوح [14].

مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ مجموع الائتمان الممنوح.

4- التنظيم Organizations أو الإدارة : تعمل الإدارة كضمان لتشغيل البنك بطريقة سلسة ولائقة وتسمى بإدارة الامتياز أو الإدارة الماهرة كلما تحكمت في تكلفتها وزادت الإنتاجية وتحقق أرباحا أعلى، ويتم قياسها بقسمة إجمالي التكلفة إلى إجمالي نسبة الدخل، بمعنى أنه يمكن قياس كفاءة الإدارة وفق قدرتها في تحقيق أكبر دخل ممكن بأقل تكلفة [15]، وبالتالي فإن:

التنظيم = إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الإيرادات التشغيلية

5- السيولة Liquidity : السيولة هي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وكذلك التزامات القروض و تعتبر أهم عامل في البنوك، حيث أن الإدارة السيئة للسيولة يمكن أن يؤثر سلبا على أداء البنوك [16].

تم إيجادها من خلال نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات [17].

السيولة المصرفية = الموجودات السائلة / مجموع الموجودات

ثالثا: آلية استخدام نموذج PATROL في تقييم أداء البنوك :

تشمل المعطيات الرئيسية لتحليل PATROL معلومات من بيانات التقارير التنظيمية الشهرية والنصف سنوية والسنوية التي يتلقاها بنك ايطاليا المركزي من البنوك ، فضلا عن معطيات أخرى والمتمثلة ببيانات سجل الائتمان المركزي المحفوظة في قسم المخاطر والخاصة بالقروض المصرفية الفردية كبيرة الحجم، فضلا عن أحدث معلومات عن الفحص في البنك وأي معلومات أخرى تكون متاحة للمحللين، أما نتائجه فتتمثل بالأحكام التركيبية التي يتم إيجادها من قبل الجهات الرقابية والإشرافية وتكون سرية للغاية، تستخدم عمليا جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة وفقا لإجراءات موحدة للحصول على النتائج والتي تمثل مزيج من الحكم الكمي والبشري عن أداء البنوك [18].

يتم تصنيف كل مكون من مكونات PATROL بمقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) بناءا على المعايير والإرشادات الإشرافية. يتم تحويل خمس تصنيفات مكونة فردية إلى تصنيف مركب، أيضا على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) والذي يتضمن جميع المعلومات الكمية والنوعية الأخرى المتاحة للمحلل، يتم التحقق من صحة التقييمات المخصصة من خلال مقارنات مع النتائج الفعلية للاختبارات في البنك. على الرغم من أن التقييم النهائي يستفيد من كل من المعلومات النوعية والكمية المتاحة للمحلل في العام الحالي، فإن التقييم الكمي يرتبط أساسا بالبيانات الخاصة بالسنة السابقة والتصنيف نفسه متاح فقط مع تأخر زمني كبير. تجدر الإشارة أيضا إلى أن تصنيفات PATROL لا تعكس سوى حالة المؤسسة المصرفية في وقت ما، وبالتالي فهي سريعة الاستجابة للتغيرات في الأداء المصرفي والظروف الاقتصادية المتعلقة بدورات العمل[19].

المحور الثالث: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL

أولا: نبذة عن البنك الوطني الجزائري BNA :

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، ويعتبر أول بنك تجاري وطني، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، في سنة 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

إن القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها :

1- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
2- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
3- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

لقد سمح الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المتممة له، بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد ومواكبة التطورات العالمية، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي، حيث أصبحت مؤسسات مساهمة تهدف إلى تحقيق الربحية.

وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال المودعين، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده عام 1995، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري إلى 600 41 مليار دينار جزائري، وفي شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري إلى 000 150 مليار دينار جزائري [20]، متجاوزا النظام 18-03 المؤرخ في 2018/11/04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

ثانيا: درجات تصنيف نموذج PATROL:

يستخدم نموذج PATROL في تحديد البنوك المتعثرة وبالتالي التقليل من آثار الأزمة إن وجدت قبل حدوثها، وهو يمثل إحدى طرق تقييم الأداء في البنوك إذ يحتوي على مصفوفة لها تاريخ ومنطق في نموذج CAMELS المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية [21]، إلا أنه يختلف عنه من حيث عناصره حيث أن نموذج CAMELS يعتمد على ستة عناصر وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية مخاطر السوق.

وبما أن رتب التصنيف لنموذج PATROL هي مشابهة لنموذج CAMELS فقد استخدم في الجانب التطبيقي التصنيف المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): درجات تصنيف نموذج PATROL

مكونات نموذج PATROL	درجة التصنيف				
	1	2	3	4	5
كفاية رأس المال	% 15<	% 14.99 -12	% 11.99 -8	%7.99 -7	% 6.99 >
مخاطر الائتمان	% 20 >	% 34 -21	% 49 -35	% 75 -50	% 76 <
التنظيم	% 25 >	% 30 -26	% 38 -31	% 45 -39	% 46 <
الربحية	% 1<	% 0.9 -0.8	% 0.7 -0.35	%0.34 -0.24	% 0.24 >
السيولة	% 55 >	% 62 -56	% 68 -63	% 80 -69	% 81 <

المصدر: أمير علي خليل الموسوي وآخرون بتصرف، استخدام نموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية " دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017 " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 58، العراق، 2018، ص: 185.

ثالثا: شرح مفصّل لدرجات التصنيف : تصنف البنوك حسب النموذج المذكور وفق خمس تصنيفات نذكرها فيما يلي[22]:

1- تصنيف قوي / Strong 1 : يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف، وإذا كان هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوك قوية وعندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي وتكون أيضا هذه البنوك ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة، ومن ثم فإن هذه البنوك تتمتع بأداء قوي وإدارة كفأة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

2- تصنيف مرضي/ Satisfactory 2 : إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، تلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدود.

3- تصنيف معقول / Fair 3: تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب بعض مكونات التصنيف، وتعاني هذه البنوك من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسط إلى حادة، كما تكون عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة لأكثر الظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك البنوك المصنفة في التصنيفين 1 و 2، كذلك تكون هذه البنوك غير متقيدة بدرجة معقولة بالأنظمة والقوانين، كما أن إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنوك ودرجة تعقيداتها وحجم مخاطرها، إضافة إلى احتياج هذه البنوك إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية.

4- تصنيف هامشي/ Marginal 4: إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة، لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة البنك وتكون البنوك في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع متقلبات ظروف العمل ولا تتقيد هذه البنوك بالقوانين والأنظمة، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره. تتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب من هذه البنوك القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع. تشكل هذه البنوك نوع من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع، احتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.

5- تصنيف غير مرضي / Unsatisfactory 5 : البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه، وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة، لضبطها ولتصحيحها تحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار تحتاج هذه البنوك أيضا إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه البنوك تكون كبيرة.

رابعا: تطبيق نموذج التقييم البنكي PATROL على البنك الوطني الجزائري: قمنا بتقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج التقييم البنكي PATROL خلال الفترة 2015- 2019 ، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنك لنفس الفترة، وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا لكثرة هذه القوائم المالية لم يتم وضعها كملاحق في هذا البحث، ويمكن الاطلاع من على الموقع الإلكتروني: BNA en chiffre(البنك الوطني الجزائري بالأرقام).

https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html

1- درجة تصنيف عناصر نموذج PATROL :

أ- كفاية رأس المال: تم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية: كفاية رأس المال = نسبة رأس المال/ الأصول حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
كفاية رأس المال	19.69 %	21.32 %	28.52 %	26.68 %	25.81 %	24.40 %

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول نلاحظ تباين لنسبة كفاية رأس المال خلال السنوات الخمس، حيث بلغت هذه النسبة 19.69 % في 2015 ثم ارتفعت بعدها في عام 2016 إلى 21.32 % واستمرت في الارتفاع في عام 2017 حيث بلغت 28.52 % أما في عام 2018 فقد انخفضت إلى 26.68 % وبلغت عام 2019 نسبة 25.81 %، إلا أنه ورغم هذا التباين تبقى هذه النسبة في كل من السنوات الخمس تفوق 10.5% وهي أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات لجنة بازل.

لقد بلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال 24.40 % وهي نسبة أعلى من (15 %) وفق نموذج التقييم البنكي PATROL حسب ما هو مبين في الجدول رقم (01) وعلى هذا الأساس يتم تصنيف نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2015- 2019 في الدرجة رقم 1.

إن تصنيف نسبة كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري في الدرجة رقم 1 يعكس درجة الأمان التي يوفرها رأس المال لأموال المودعين والمقرضين، لأن رأس المال يعتبر ركيزة أساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك أثناء ممارسته لأعماله.

ب- الربحية: لتحديد ربحية البنك نعتمد على نسبة معدل العائد على الأصول ROA ، والذي يساوي الدخل الصافي / إجمالي الأصول، فكانت النتائج حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نسبة الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
الربحية معبر عنها ROA	4.28 %	3.64 %	2.76 %	3.1 %	2.69 %	3.29 %

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الربحية للبنك الوطني الجزائري هي نسبة متباينة حيث بلغت أعلى نسبة وهي % 4.28 عام 2015 وبلغت أقل نسبة وهي % 2.69 عام 2019، ولقد بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الربحية للسنوات الخمس % 3.29 وهي نسبة أعلى من (1%) وفق نموذج التقييم البنكي PATROL حسب ما هو مبين في الجدول رقم (01) وعلى هذا الأساس يتم تصنيف نسبة الربحية للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2015- 2019 في الدرجة رقم 1.

إن المتوسط الحسابي لنسبة الربحية للفترة 2015- 2019 يعادل نسبة % 3.29، وهذا يعني أن كل 100 دينار يستثمرها البنك الوطني الجزائري من أصوله تدر دخلا صافيا قدره 3.29 دينارا جزائريا، وهي نسبة مقبولة تنعكس إيجابا على أداء البنك الحالي والمستقبلي وتضمن له التوسع في أعماله.

ج- مخاطر الائتمان: تحسب بالعلاقة التالية: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ مجموع الائتمان الممنوح

الجدول رقم (04): نسبة مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
مخاطر الائتمان	6.16 %	8.31 %	6.30 %	6.20 %	6.13 %	6.62 %

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لنسبة مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 بلغ % 6.62 وهي نسبة منخفضة، وهذا يعني أن نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مقارنة مع نسبة القروض الممنوحة منخفضة الأمر الذي يدل على أن خطر عدم تحصيل الديون الممنوحة قليل، وهذا ما يؤكد على أن سياسة منح القروض في البنك الوطني الجزائري هي سياسة رشيدة.

إن المتوسط الحسابي لمخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 يقدر ب 6.62 % وهي نسبة أقل من 20 % وبالتالي فهو يعطي للبنك التصنيف في الدرجة رقم 1 وهذا حسب ما هو مبين في الجدول رقم (01) لدرجات تصنيف نموذج PATROL.

د- التنظيم: تم إيجاده من خلال نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الإيرادات التشغيلية

الجدول رقم (05): نسبة التنظيم للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
التنظيم	31.00 %	34.44 %	41.60 %	41.66 %	38.37 %	37.41 %

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة التنظيم في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 بلغت % 31.00 في سنة 2015 وبلغت % 34.44 في سنة 2016 وبلغت % 41.60 في سنة 2017 و % 41.66 في سنة 2018 أما في سنة 2019 فقد بلغت % 38.37 وعليه بلغ المتوسط الحسابي لنسبة التنظيم % 37.41 وهي نسبة مرتفعة نسبيا، أي أن الإدارة تتحمل مصاريف تشغيلية مرتفعة نسبيا من أجل تحقيق الإيرادات.

إن المتوسط الحسابي لتنظيم البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 يقدر ب % 37.41، وبالتالي فهو يعطي للبنك التصنيف في الدرجة رقم 3 وهذا حسب ما هو مبين في الجدول رقم (01) لدرجات تصنيف نموذج PATROL.

هـ- السيولة : تم إيجادها من خلال نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات

الجدول رقم (06): نسبة السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
السيولة	99.19 %	99.25 %	99.22 %	99.26 %	99.34 %	99.25 %

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 هي نسبة مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 99.25 %، وهذا يدل على أن البنك يفضل الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة من أجل تحقيق الأمان للمودعين ومن أجل مواجهة مخاطر السحب، إلا أن هذه السياسة تنعكس سلبا على إيرادات البنك حيث يجب عليه توظيف هذه الأموال من أجل تحقيق أكبر عائد، لأن التحدي الأكبر الذي تواجهه البنوك هو الموازنة بين نسبة السيولة في البنك لمواجهة مشاكل السحب وتوظيف الأموال لتحقيق أكبر العوائد من أجل تسديد الفوائد على ودائع البنك أو القروض التي يحصل عليها.

إن المتوسط الحسابي لسيولة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 والمقدر ب 99.25 % أكبر من 81 %

وبالتالي فهو يعطي للبنك التصنيف في الدرجة رقم 5 وهذا حسب ما هو مبين في الجدول رقم (01) لدرجات تصنيف نموذج PATROL.

2- التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري : قصد تقييم أداء البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 – 2019 باستخدام نموذج التقييم البنكي PATROL، قمنا بدراسة كل عنصر من عناصر النموذج على حدى و إعطاء درجة تصنيف له، فكانت النتائج على النحو التالي:

- درجة تصنيف كفاية رأس المال: 1
- درجة تصنيف الربحية: 1
- درجة تصنيف مخاطر الائتمان: 1
- درجة تصنيف التنظيم: 3
- درجة تصنيف السيولة: 5

- المتوسط الحسابي: 2.2

إن المتوسط الحسابي لدرجات تصنيف عناصر نموذج PATROL يساوي 2.2، وهذا يعطي تصنيف للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 – 2019 في الدرجة رقم 2 ، وذلك وفقا لجدول تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS والذي تم الاعتماد عليه أيضا في إعطاء تصنيف نهائي للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج التقييم البنكي PATROL بما أنه يحتوي على مصفوفة لها تاريخ ومنطق في نموذج CAMELS.

الجدول رقم (07) : تصنيف البنوك حسب طريقة PATROL

درجة التصنيف		نوع التصنيف
التصنيف رقم / 1	(1- 1 ,4)	قوي / Strong
التصنيف رقم / 2	**(2,4–1,5)**	**مرضي/Satisfactory**
التصنيف رقم / 3	(3,4-2,5)	معقول/ Fair
التصنيف رقم / 4	(4,4-3,5)	هامشي/ Marginal
التصنيف رقم / 5	(5-4,5)	غير مرضي / Unsatisfactory

المصدر : محمد سمير دهيرب بتصرف، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، العراق، ماي 2020، ص 266.

إذا بينت الدراسة أن البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2019 وحسب نموذج التقييم البنكي PATROL يتمتع بالتصنيف في الدرجة رقم 2، وهذا يعني أن هذا البنك متين الأساس ومستقر وقادر على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وأن إدارته تلتزم بشكل كبير بالأنظمة والقوانين.

الخاتمة:

تناولت الدراسة موضوع تقييم الأداء بصفة عامة، ونموذج التقييم البنكي PATROL بصفة خاصة، إضافة إلى تقييم أداء البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 – 2019 وفقا لنموذج PATROL.

النتائج: بناء على الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن تطور العمل البنكي وتنوع عملياته وتعقيدها أوجد الحاجة إلى اعتماد سياسة تقييم الأداء من قبل البنوك بطريقة دائمة ومستمرة.

– يحتفظ البنك الوطني الجزائري بنسبة مقبولة من رأس المال تفوق 10.5%، وهذا يبين مدى التزام البنك بمعايير التقييم الدولية خاصة فيما يخص مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال.

– إن نسبة التنظيم في البنك هي نسبة متوسطة وأعطت للبنك التصنيف في الدرجة رقم 3، وهذا راجع لكثرة المصاريف التشغيلية.

– إن نسبة السيولة في البنك الوطني الجزائري عالية جدا، وهذا يعني تجميد نسبة كبيرة من الأموال وعدم توظيفها واستثمارها وبالتالي حرمان البنك من فرص عديدة تحقق له أكبر العوائد.

– يلعب نموذج PATROL دور هام في تقييم أداء البنوك من خلال عناصره الخمس (كفاية رأس المال، الربحية، مخاطر الائتمان، التنظيم، السيولة) والتي تمكنه من توجيه متخذي القرار في البنك، وذلك عن طريق الكشف عن نقاط قوة وضعف البنك بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

المقترحات: بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقدم المقترحات التالية:

– لضمان سلامة واستقرار البنوك العمومية الجزائرية واستمرارية نشاطها، يجب على البنك المركزي الجزائري إيلاء عملية تقييم الأداء أهمية خاصة والحرص عليها بشكل دوري ومستمر؛

– الأخذ بنتائج هذه الدراسة فيما يخص نسبة السيولة المحتفظ بها، وذلك بموازنة هذه النسبة بحيث تكون كافية لمواجهة مخاطر السحب من جهة، وتوظيف أكبر قدر ممكن منها لتحقيق أكبر العوائد من جهة أخرى؛

– على إدارة البنك الوطني الجزائري العمل على تحسين نسبة التنظيم في البنك، وذلك بالتقليل من المصاريف التشغيلية؛

– على البنك الوطني الجزائري استخدام نموذج PATROL في تقييم أدائه وهذا نظرا لاعتماد النموذج على عناصر هامة ولها علاقة مباشرة بخصوصية العمل المصرفي، وبالتالي يمكنه من تحديد الأخطاء والانحرافات ومعرفة أسبابها ومنه إيجاد طرق كفيلة بمعالجتها، هذا بالإضافة إلى أن النموذج يمكن البنك من رسم إستراتيجية مناسبة لرفع وتحسين مستوى أدائه الحالي؛

– ضرورة حرص البنك الوطني الجزائري في تقييم أدائه، بتوكيل هذه المهمة إلى موظفين مختصين وعلى دراية جيّدة بها؛

– على البنك الوطني الجزائري والبنوك العمومية الجزائرية الأخرى الاستفادة من خبرات البنوك الأجنبية الرائدة في مجال تقييم الأداء من أجل تحسين كفاءتها وأدائها.

الهوامش:

[1] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006، ص : 232.

[2] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، 2004، ص: 90.

[3] يزيد تقرارت وآخرون، أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي : 29 و 30 أكتوبر 2017، ص : 12.

[4] عدنان نجيب وآخرون، التقويم الإداري في المشروعات (تقويم المشاريع الجيدة والقائمة)، جامعة دمشق، 2007، ص : 49.

[5] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص : 34.

[6] بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA- الوادي – 2009-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص : 62.

[7] زاهر صبحي بشناق ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين) ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص ص : 23- 24.

[8] Ranjana Sahajwala, Paul Van den Bergh, Super visory risk assessment and early warning systems, Basel committee on banking super vision working papers, N°. 4 – December 2000, p : 10.

[9] سعد الله محمد عبيد النعيمي ، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 39، العراق، 2017، ص : 333.

[10] سعاد عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاية رأس المال "في المصارف الأهلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2013، ص : 27

[11] حسين المحمود، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين ، جامعة دمشق، 2014، ص : 70.

[12] Zahidur Rahman, Shohidul Islam, Use of CAMEL Rating Framework: A Comparative Performance Evaluation of Selected Bangladeshi Private Commercial Banks, International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 1, 2018, p :125.

[13] عنانزة عز الدين نايف، عثمان محمد داود، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الأردنية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014، ص: 215.

[14] سعد الله محمد عبيد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 325.

[15] أمير علي خليل الموسوي وآخرون، استخدام نموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية ، دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017 ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 58، العراق، 2018، ص : 179.

[16] M. Susmitha, V. Mouneswari, Financial Performance Analysis of Syndicate Bank Using Camel Model, National Conference on Marketing and Sustainable Development, October 13-14, 2017, p : 685.

[17] سعد الله محمد عبيد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 342.

[18] نفس المرجع السابق، ص ص : 333- 334.

[19] Ranjana Sahajwala, Paul Van den Bergh, op-cit, p p : 10,11.

[20] https://www.bna.dz/ar *تاريخ الإطلاع : 2020/07/24*

[21] سعد الله محمد عبيد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص : 333.

[22] محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، العراق، ماي 2020، ص، ص : 267، 268 .